الدوافع السياسية والاقتصادية لثورة ٢٥ يناير في مصر

م.م. سعد عبدالقادر حميد(*)

المقدمة

إتسم أداء الحكومة المصرية فى الفترة السابقة على ثورة يناير عام ٢٠١١ بالجمود والتدهور ، وتردت أحوال المجتمع ، وإنتشر الفساد الإدارى والإقتصادى والسياسى ، فضلاً عن إنتشار الفساد الإجتماعى[١] ، ولا شك أن الفساد يعتبر واحداً من أهم أسباب ضعف وفشل الدولة ، ويؤدى فى الوقت ذاته إلى التخلف الإقتصادى والإجتماعى ، وإنتهاك الحقوق الأساسية للفرد ، والإجراءات القانونية فى المجتمع [٢]، وكان من نتائج تدهور أداء الحكومة المصرية إزدياد مشاعر الإحباط والإكتئاب ، مما دفع قطاعات عديدة من المواطنين إلى تكوين وتأسيس حركات احتجاجية اجتماعية وسياسية ، وكانت هذه الحركات تعبيراً واضحاً عن الغضب العام من تردى أحوال المجتمع المصرى[٣]

ومع تردى أداء الحكومة تراجعت مكانة الدولة المصرية خلال السنوات السابقة على ثورة يناير ٢٠١١ ، وأصبحت مصر ضمن قائمة الدول المهددة بالفشل failure state[٤] ، وأمام هذا الفساد الحكومالمككل بالفشل ، لم يستطع النظام السياسى أن يصمد أكثر من ثمانية عشرة يوماً ثم ما لبث أن سقط وانهار.

(*) المعهد التقني / كركوك

(١) عمرو الشوبكى ، قوى الحراك السياسى الجديدة ، ضمن الملف البحثى : ثلاثون عاماً من حكم مبارك لمصر : تبديد أرصدة القوة ، مركز الجزيرة للدراسات – قسم البحوث والدراسات ، فبراير ٢٠١١ .

متاح على : http://studies. Aljazeera.net/files/2011/08/20118711541114510

(٢) مايكل جونستون ، متلازمات الفساد : الثروة ، السلطة ، والديمقراطية ، ترجمة د. نايف الياسين ، (الرياض : مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٨) ، ص ٢٤ .

(٣) عمرو الشوبكى ، المرجع السابق .

(٤) تقوم مجلة السياسة الخارجية الأمريكية بالتعاون مع صندوق دعم السلام بهذا المؤشر بشكل سنوى منذ عام ٢٠٠٥، لتحديد الدول الفاشلة على مستوى العالم The failed states index 2010 , foreign policy

اشكالية البحث

كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير قد أثارت أحاسيس عدد كبير من الجماهير، وقد لعبت على وتر حساس للغاية، وهو علاقة الدولة بشعبها، ومدى رضى الشعب عن الحكم الذي يقعوا تحته، ومن هنا جاءت فكرة البحث اليوم، وهي القيام بتحليل وتقديم الأسباب التي ساعدت في اندلاع وظهور ثورة الخامس والعشرين من يناير، وكيف أثرت العوامل الداخلية الكامنة داخل النفوس في عملية تأييد الثورة، وكيف حرض الإحساس بالظلم المواطنين على القيام والاستمرار في الثورات، فلقد كان لكل عامل خارجي وداخلي يد في حدوث الثورة، وكانت أكثر الأسباب والدوافع التي أدت إلى اندلاع الثورة، هي الدوافع السياسية والاقتصادية وهي موضوع الدراسة اليوم.

أهمية البحث

لقد أثبتت ثورة الخامس والعشرين من يناير أهميتها الكبرى، وكيف أثرت تلك الثورة في نفوس المصريين، وفي خطة سير العملية السياسية داخل البلاد، وكيف حركت ثورة الخامس والعشرين من يناير نفوس المصريين للجهاد ضد الظلم، والعمل على المطالبة بكافة حقوقهم ولقد اعطت لهم الحرية التي يبحثون عنها منذ زمن ودخلت مصر مرحلة جديدة في العمل السياسي في اعقاب ثورة ٢٥ يناير التي اتاحت مساحة واسعة من الحرية والممارسات الديمقراطية.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها بان سوء الاوضاع السياسية والاقتصادية بمصر في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك متمثلة بالفساد السياسي والمالي والاداري والتي انعكست سلبا على مختلف مجريات الحياة ، من اغفال لتطلعات ورغبات الشعب المصري نحو الحرية واحترام حقوقهم المشروعة هذا بالاضافة الى انتشار البطالة بين اواسط الشباب وزيادة نسبة الفقر كان لهما الاثر الكبير في اندلاع ثورة ٢٥ يناير في مصر وانهيار النظام الحاكم بالسرعة الغير متوقعة .

هيكلية البحث :

وانطلاقا مما تقدم ارتأينا توزيع البحث بين مبحثين رئيسيين هما: –

المبحث الأول :يتناول الدوافع السياسية لثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١
اما المبحث الثاني يتناولالدوافع الإقتصادية لثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١.

المبحث الأول: الدوافع السياسية لثورة يناير ٢٠١١ أزمات الإصلاح السياسي

كان من اهم الدوافع السياسية لثورة الخامس والعشرين من يناير هو تعطل وتعثر البرامج الإصلاحية ، وهو ما ساعد على إندلاع الثورة [٥] ، ويتناول هذا المبحث حالة الضعف التإتسم بها النظام السياسالمصرى ، وذلك باستثناء القدرات التنظيمية والتي ساعدت النظام على الضبط الاجتماعي واحتكار وسائل القوة داخل المجتمع ، وقد ساهم ذلك في زيادة الغضب الشعبي في المجتمع المصري، وقد تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة أجزاء، (أولاً) خصائص أزمات النظام السياسي المصري (ثانياً) تأثير تزايد القدرة التنظيمية للنظام السياسي على المواطنين (ثالثاً) أزمات الإصلاح السياسي ودورها في انهيار النظام السياسي المصري.

أولاً: أزمات النظام السياسي المصري:

مع تراجع مستوى الأداء الحكومفى عدد من المجالات ، شعر أفراد المجتمع بضرورة عدم إستمرار الوضع القائم [٦]،وأصبح من الضروري إيجاد أنماط أو مؤسسات جديدة لمواجهة تلك الأزمات بعيداً عن أنماط الاستجابة التقليدية ، ويعتبر الأداء الكلي للنظام محددا أساسياً لتلك القدرات التي ترتبط بعمليات التحويل التي تقوم بها مؤسسات النظام ومكوناته المختلفة عندما تتحول "المدخلات" بما تتضمنه من مطالب وتأييد إلى "مخرجات" تتمثل في قرارات سلطوية تؤثر على معظم أنحاء المجتمع في مختلف المجالات [٧]. ونرتبط أغلب الأزمات بفشل الدولة في تحقيق التنمية داخل المجتمع فاستقرار وتقدم أي مجتمع بقدرة الدولة على تنمية نشاط وقدرات ذلك

---

[٥] () سليمان العودة، أسئلة الثورة ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠١٢، ص ٣٦.

[٦] () باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الايرانية ، رسلة ماجستير (جامعة القاهرة ،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية) ١٩٩٣، ص ٦-١٠.

[٧] () محمد نبيل أحمد عبد الله شكري، التغيير الثورفى دول العالم الثالث ، دراسة حالة للحركة الثورية الإيرانية ، رسالة دكتوراة (جامعة القاهرة ،كلية الإقتصادر والعلوم السياسية) ١٩٨٥ ، ص ٢٢٥.

المجتمع. وتحتاج هذه التنمية في ذاتها إلى شروط لتحقيقها [٨]وبالتالي من المهم توضيح طبيعة النظام السياسي المصري وما يرتبط بها في الفترة محل الدراسة. وذلك من خلال ما يلي:

(أ) أزمة الديمقراطية :

تتفق النظم الديمقراطية على أنها مجموعة من القيم، أهمها حرية التعبير وحرية التفكير وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان وتوجهات الرأي العام وسيادة القانون،و حرية تكوين الأحزاب السياسية في إطار التعددية، والانتخابات الدورية كأساس للمشاركة الجماهيرية في اختيار ممثلي الشعب [٩] ، وتعد الثورة تعبيراً عن غياب أدوات التغيير السلمي للسلطة [١٠]، حيث إن مركزية الدولة الاستبدادية تقلل من درجة التعددية في المجتمع وتزيد من هشاشته فيسهل في ظل النظام الاستبدادي تركيز عدم رضا الجماهير على شخص بمفرده ومن ثم، الاحتجاج عليه [١١].والنظام السلطوي يفرض قبضته الحاكمة على المجتمع، وإن كان يسمح بحرية نسبية لبعض المؤسسات، وبمجال عام محدود وتحت الرقابة، تدار فيه المناقشات التي تخص المجتمع في حدود [١٢].

خصائص النظام السياسي المصري:

استند النظام السياسي المصري إلى جملة من الخصائص التي تبعد عن خصائص النظم الديمقراطية[١٣].فجمع النظام السياسي المصري بين ديمقراطية شكلية

---

[٨])مصطفي علوي، من دفتر السياسة المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، ٢٠٠٩) ص ١٩.

[٩]) السيد يسين، التحليل الثقافي المجتمع العالمي والعربي والمصري،كراسات إستراتيجية ، العدد رقم ١٩٩ ، مايو ٢٠٠٩ ، ص ١٠. .

[١٠])محمد نبيل أحمد عبد الله شكري، مصدر سابق، ص ١.

[١١]) باكينام الشرقاوي، مصدر سابق، ص ٢٢.

[١٢]) السيد يسين، انهيار المجال العام وصعود الفضاء المعلوماتي، مجلة الديمقراطية ،القاهرة ، العدد ٣٤ ، أبريل ٢٠٠٩ ، ص ٢٥.

[١٣])عبد الفتاح ماضي، الإيديولوجيا السياسية للنظام السياسي، في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، النظام السياسي المصري بعد التعديلات الدستورية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،(القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٣٣.

وبعض مظاهر الاستبداد [١٥] إذ تبني ما يشبه الأسلوب الديمقراطي دون الإيمان به، اذ وجد في الديمقراطية شكل يمنحها بعض الشرعية [١٦].

على الرغم من أن النظام السياسي المصري أخذ بمبدأ التعددية السياسية منذ منتصف سبعينات القرن العشرين، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تحول ديمقراطي حقيقي داخل الدولة، بل أصبحت التعددية مقيدة يهيمن فيها الحزب الحاكم على العملية السياسية. وأصبح النظام السياسي المصري يصنف في أدبيات التحليل السياسي المقارن على أنه نموذج للنظم شبه التسلطية، وهي التي تجمع بين بعض عناصر الديمقراطية وبعض عناصر التسلطية [١٦].

التعديلات الدستورية (٢٠٠٥)، (٢٠٠٧):

جاءت أغلب التعديلات الدستورية لإعادة إنتاج آليات السيطرة السياسية على قواعد وأساليب عمل النظام السياسي والنخبة الحاكمة ولصالحها، مما أدي إلى انتشار الإحباط السياسي لدى الأحزاب والقوى السياسية المعارضة سواء الرسمية وغير الرسمية والقوى الاجتماعية الفاعلة، وغالبية المواطنين المصريين [١٧].

وقد شهد النظام السياسي المصري منذ عام ٢٠٠٥ العديد من التغيرات منها عدد من التعديلات الدستورية ولكنها كانت تغيرات شكلية، وليست في المضمون [١٨]ووجهت انتقادات متعددة لتعديل المادة٧٦ من الدستور والتي تمت في عام ٢٠٠٥، والتي سمحت للمستقلين –بالإضافة إلى قيادات الأحزاب – بالترشيح

([١])حمزة المصطفي، الثورات العربية: وقصور التفكير الغربي عن الديمقراطية في المجتمعات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، (الدوحة ، مارس ٢٠١١)، ص٣.

([١])عبد الغني سلامة ، عصر الثورات العربية ، الأسباب والخصائص والتداعيات ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، مجلة شئون عربية ، مصر، العدد ١٤٨ ، ٢٠١١ ، ص ٥٩.

[١]() حسنين توفيق إبراهيم، التعديلات الدستورية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر، كراسات إستراتيجية ، العدد ١٨٥ ، مارس ٢٠٠٨ ، ص ١٨.

[١]( ) نبيل عبد الفتاح، الإشراف القضائي على الانتخابات في ضوء التعديلات الدستورية، في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، مجلس الشورى انتخابات (القاهرة ، ٢٠٠٧)، ص ٣٢ .

([١])عادل عبد العزيز أحمد، الإقتصادالمصرى وثورة الخامس والعشرون من يناير ٢٠١١ ، دار ميريت ،(القاهرة ، ٢٠١١)، ص ١٧–١٨.

لمنصب رئاسة الجمهورية؛ لأنها وضعت في الواقع شروطاً تعجيزية تجعل من المستحيل عملياً على أي مرشح مستقل، أن يستكمل كل شروط الترشيح التي نصت عليها تلك المادة [١٩]. فالتغيير الدستوري للمادة ٧٦ لم يكن يعني المرونة في المشاركة بقدر تحجيمها. كما لم يسمح التغيير الذي تم على ٣٤ مادة من الدستور في عام ٢٠٠٧ إلا بزيادة تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية وليس تقوية أو تعضيد التوازن بين السلطات. حيث إن التعديلات التي تمت لم تشمل المواد التي تخص منصبرئيس الجمهورية وحاول النظام البقاء على المواد التي تساعد على تكريس وجوده في السلطة [٢١]

(ب) تزايد الرغبة الجماهيرية في التغيير وأزمات الإصلاح:

هناك علاقة بين الثورة والإصلاح، فحدوث الثورة يعد دليلا على فشل عملية التطور والإصلاح من داخل مؤسسات النظام القائم، وانسداد قنوات الاتصال السياسي فيها. ففي الأحوال العادية، تتم العملية السياسية في إطار مؤسسات النظام المختلفة، والتي تقوم باستيعاب القوي الفاعلة في المجتمع، وتمثل مصالحها، وتعبر عنها. وفي حالة فشلها في القيام بذلك، فإن القوي والمصالح غير الممثلة فيها تقوم بالعمل خارجها بطرق متدرجة، تبدأ بالمظاهرات والاعتصامات التي تعتمد على التعبئة الجماعية والفعل المباشر وصولا لحالة الثورة، وهو ما حدث في ثورة يناير [٢٢].

حرمان غالبية الاحزاب من تداول السلطة ، بسبب تزييف الإنتخابات ، والعمل وفقاً لدستور في ظل وجود عديد من القوانين التي تحول دون تطبيقها على أرض الواقع، في مثل هذه الحالات لا يمكن القول بأن تحولا حقيقا قد حدث في المجتمع. وفي الحالة المصرية، لم يعبر زيف مؤشرات التحول الديمقراطي عن وجود إصلاح سياسي حقيقي

---

[١] السيد يسين، ما قبل الثورة: مصر بين الأزمة والنهضة، دار نهضة مصر للنشر ، (القاهرة ، ٢٠١١) ، ص ١٨٠.

[٢] نصت المادة ٧٦ للدستور ١٩٧١ بصيغتها المعدلة فيما يتعلق بعملية الانتخابات الرئاسية يعلن انتخاب رئيس للجمهورية بحصول المرشح على الاغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة فاذا لم يحرز اي من المرشحين على هذه الاغلبية اعيد الانتخاب بعد سبعة ايام على الاقل بين المرشحين الذين حصلا على اكبر عدد من الاصوات

[٣] عادل عبد العزيز أحمد، مصدر سابق، ص ١٧-١٨.

[٤] على الدين هلال، دراما الانتقال: العوامل الهيكلية لعد استقرار أنظمة ما بعد الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٤ ، اكتوبر ٢٠١٣ ، ص ٣٠.

في المجتمع [٢٣].وقد أدرك المواطن المصري العادي زيف هذه المؤشرات حيث يعكس تصاعد مطالب التغيير الديمقراطي من قبل الجماهير في المجتمع المصري أهمية الديمقراطية في الوعي الجمعي المصري، وشعور المواطنين بإخفاق الحكومة في تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي [٢٤].فقد ظل المواطن المصري يطالب السلطة بالإصلاح السياسي [٢٥].

تزايد الدعوات إلى التغيير الديمقراطي:

أمام عدم رضا المواطن عن ما يمر به النظام السياسالمصرى خلال السنوات السابقة على الثورة ، ظهرت حركات بديلة تمثلت في قوى غير تقليدية ظهرت بعيداً عن الأطر التقليدية المعارضة القديمة، والأحزاب السياسية الرسمية، نتيجة عجز النخب والقوي السياسية والاجتماعية من الضغط على الحكومة لتحقيق إصلاح داخل المجتمع.

تظهر ملامح هذه الدعوات في الأتي:

١- ظهور العديد من الحركات النوعية والفئوية:

ساعد انتشار حركة كفاية في ظهور العديد من الحركات النوعية والفئوية الخاصة مثل: "حركة شايفنكو" لإظهار فساد الحكومة، وحركة "شباب من أجل التغيير" و "عمالمن أجل التغيير" و "مهندسون من أجل التغيير" و "صحفيون من أجل التغيير"

---

[٢٣] إسراء أحمد إسماعيل وآخرون، الواقع الإفتراضى والتغيير السياسفىالعالم ، دراسة فى ثورات الوطن العربى ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى ، (القاهرة ، يونيو ٢٠١١) ، ص ٨٢.

[٢٤] سمير الحمادي، أزمة الديمقراطية العربية قبل الثورات وبعدها، معهد العربية للدراسات، ١٣ نوفمبر ٢٠١٣، متاح على studies. Alarabiya.net

[٢٥] مفهوم الإصلاح السياسي **political Reform**، يعني مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تهدف لانتقال من نظم حكم تتسم بالتسلطية إلى نظم حكم تقوم على قاعدتي المشاركة والتمثيل. وقد طرحت كلمة الإصلاح السياسي مع انهيار ثورات شرق أوروبا وانهيار الاتحاد السوفيتي، وهو له معني محدد، حيث يعني الانتقال من نظم سياسية تسلطية إلى نظم سياسية تأخذ بالأشكال المؤسسية للديمقراطية الليبرالية. وهي لها مؤشرات تكاد تكون متفق عليها وهي: سيادة الدستور والقانون – سيادة قيم المواطنة – وجود انتخابات دورية حرة ونزيهة – التعددية الحزبية – الحرية في تكوين مؤسسات وأنشطة المجتمع المدني. لمزيد من التفاصيل أنظر: على الدين هلال، محاضرة افتتاحية بندوة الديمقراطية والإصلاح في الوطن العربي، في: كمال المنوفي، يوسف الصواني (محرران)، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي (القاهرة: ٢١ – ٢٢ يونيو ٢٠٠٥)، (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦) ط ١، ص ص ٤٧ – ٥٧.

و "طلاب من أجل التغيير". وفي هذه المرحلة أصبح المواطن البسيط يدرك تدهور الأوضاع وفساد النظام، وأصبح لدي الجماهير رغبة ملحة في إحداث التغيير، بعد فقدان الأمل في الإصلاح التدريجي [٢٦]. لكن كل هذه المحاولات السابقة من التظاهر أو الاحتجاج لم يؤد إلى تغيير حقيقي أو جوهري سواء في القوانين أو في طريقة تعامل السلطة مع القوي السياسية أو الاجتماعية أو الحزبية في المجتمع [٢٧].

٢- الدعوات إلى التغيير وتجاوز المطالبة بالإصلاح:

لم ترفع الحركات السياسية والاجتماعية الاحتجاجية التي تكونت في السنوات الأخيرة من حكم مبارك سوي شعار "التغيير" وليس الإصلاح، فبعد إنشاء الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" في نهاية ٢٠٠٤ [٢٨] التي طالبت برحيل النظام وإجراء تغيير سياسي سلمي حقيقي للسلطة، مع رفضها للتجديد لرئيس الجمهورية لفترة رئاسة خامسة ورفضها لتوريث الحكم لابنه من بعده، فرفعت شعاري " لا للتمديد، لا للتوريث" [٢٩] وتلت حركة كفاية في الظهور حركة شباب ٦ أبريل التي نشأت في عام ٢٠٠٨، وتعتبر هذه الحركة بداية تشكيل الحركات الاحتجاجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، ونشأت كرد فعل لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكانت أهم مطالبها تحقيق العدالة. على أن معظم الحركات الاحتجاجية قد نشأت عام ٢٠١٠، واكتسبت الحركات السياسية الاحتجاجية المعارضة خارج أطر الأحزاب زخماً حتى اندلا ع ثورة يناير [٣٠].

٣) تعامل الجهاز الأمنى مع الدعوات للتغيير:

---

[٢٦]() مركز الدراسات السياسية والأستراتيجيةبالأهرام ،التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١١ – ٢٠١٢،،(القاهرة ، ٢٠١٣)، ص ٢٩٦ – ٢٩٧.

[٢٧]() طلال عتريسي، الثوراتالتى قد تغير وجه المنطقة ، مجلة شؤون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد ١٤٥ ،(القاهرة، ربيع ٢٠١١) ، ص ٤١.

[٢٨]() التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١١ – ٢٠١٢، مصدر سابق، ص ٢٩٦ – ٢٩٧.

[٢٩]() أسامة عبد الرحمن، تساؤلات حول الثورة ، دار زهور المعرفة ،(الجيزة ، ٢٠١٣)، ص ٣١.

[٣٠]() أحمد فؤاد رسلان، مصر الثورة " التحدىوالإستجابة " ، مكتبة الآداب ، (القاهرة ، ٢٠١١) ، ص ٢٠٤.

تعامل معها النظام بطريقة سيئة فكانت كل محاولة للدعوة للإصلاح أو التغيير يتم إنهاؤها من قبل النظام السياسي قبل أن تصل لأي مرحلة من شأنها تشكل أي تهديد له. فقد كان كثافة الأمن وعربات الأمن المركزي حول الجامعات والنقابات وأي تجمع من المشاهد الثابتة في الحياة اليومية المصرية في فترة حكم مبارك [٣٢]. فهذه التراكمات التي يمكن اعتبارها مؤشرات على وجود حالة من عدم الاستقرار هددت بحدوث تحولات جذرية في المجتمع؛ لكن لم يلتفت إليها أحد نتيجة جمود فكر النظام السياسي وتصوره الخاطئ باستمرار انغلاق المجتمع المصري [٣٣].

ثانياً: تزايد القدرة التنظيمية للنظام السياسي وتأثيرة على المواطنين:

قد تؤدي القدرة التنظيمية إلى الاستقرار السياسي داخل الدولة في بعض الأحيان، إلا أنه يظل استقراراً سياسياً قهرياً، فالاستقرار السياسي الذي يأتي نتيجة الضبط القهري الحكومي يعد استقراراً سلطوياً يعتمد على الخوف وليس طبيعياً أن يعتمد على الرضا، ومن ثم، لا يمكن لهذا الاستقرار أن يستمر معمداً على القوة القهرية فقط، فأي حادثة من الممكن أن تؤدي إلى انهيار النظام الذي يعتمد على ذلك الاستقرار الوهمي [٣٤].

وفي الحالة المصرية، يتبين من تأمل القدرات الخمس للنظام السياسي، والتي تتمثل في: القدرات التوزيعية والقدرة الاستخراجية والقدرة الاستجابية والقدرة الرمزية والقدرة التنظيمية، أن النظام السياسي المصري نجح في تنمية قدراته التنظيمية، وهي القدرة التي ساعدت النظام على ممارسة الضبط الاجتماعي على سلوك الأفراد والجماعات المختلفة داخل المجتمع المصري. وأصبح احتكار استخدام وسائل القوة والعنف من الصور الأساسية السلطة السياسية في مصر. وبهذا المعني ازداد عدد من السياسات والقيود الأمنية عنفاً بالمجتمع المصري خلال فترة الدراسة عانى فيها المواطن انتهاكات لكثير من حقوقه، وحالات أخري مثل إلقاء القبض والحبس

---

[٣٢] محمد المهدي، عبقرية الثورة المصرية ، دار الشروق ، (القاهرة ، ٢٠١١) ، ص ٢٩٦.

[٣٣] إسراء أحمد إسماعيل، مصدر سابق، ص ٥٦.

[٣٤] محمد نبيل أحمد عبد الله شكري، مصدر سابق، ص ١٠٢.

والتعذيب من جانب أفراد الشرطة في ظل العمل بقانون الطوارئ. واعتمدت الشرطة في ذلك على العنف سواء بصورة ممنهجة أو عشوائية. وساعد ذلك في خلق حالة من الاحتقان والغضب بل والعداء من المواطن العادي تجاه الدولة والجهاز الأمني بأكمله. وأصبح ينظر غالبية المواطنين إلى الدولة المصرية على أنها "دولة بوليسية[٣٤]"وقد لعبت اعتبارات الأمن الداخلي والخارجي دورا محوريا في بقاء النظام السياسي المصري، فقد ركز الخطاب السياسي الرسمي بشكل رئيسى على أن الدولة المصرية تواجه تهديدات خارجية وداخلية، واعتمدت السلطة على هذا الأمر لتبرير التضييق على الحريات والحقوق المدنية وتبرير القبضة الأمنية واستمرار العمل بقوانين الطوارئ وإحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية[٣٥]ومن ثم، يتضح مظاهر القدرة التنظيمية للقوة في مصر من خلال ثلاثة عناصر أساسية، تتمثل في قانون الطوارئ، أداء جهاز الشرطة، وجهاز أمن الدولة.

وفيما يتعلق بقانون الطوارئ[٣٦]. فيعد ذلك القانون من أسباب سخط المواطنين، حيث كان يتم تمديد حالة الطوارئ في مصر كل عامين، وتم تمديده لأخر مرة قبل سقوط النظامفي عام ٢٠١٠، أي قبل اندلاع ثورة يناير ٢٠١١، اذوافق مجلس الشعب على تجديد سريان قانون الطوارئ في مايو ٢٠١٠ حتى نهاية ٢٠١٢. وقد ظلت

---

[٣] () يتردد مصطلح الدولة البوليسية باعتبارها وصفا للدولة القمعية ليعبر عن الممارسات في مجال الإدارة السياسية للدولة. والدولة البوليسية أو الدولة الأمنية، هي الدولة التي توجد فيها المظاهر الآتية: –تلتبس فيها العلاقة بين القانون وبين ممارسة أجهزة الدولة لسلطاتها في المجتمع، حيث تغيب الحدود الفاصلة، الأمر الذي يجعل ما تفعله الدولة أو ما تريده هو بمثابة القانون. وبالتالي يرتبط تنفيذ القانون في الدولة البوليسية بالتعليمات الفوقية التي تسمح أو لا تسمح بتنفيذه ولا يرتبط بقوة القانون الذاتية المجردة.

انظر: عمرو عبد الرحمن (محرر) تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مركزدراسات حقوق الإنسان(القاهرة ، ٢٠١٢)، ص ١١٣–١١٤.

([٣]) د. عبد الفتاح ماضي، مصدر سابق، ص ٣٤

[٣]()فرض قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٨ منذ ١٩٦٧. وهو القانون الذي أجازلرئيس الجمهورية أن يتوسع فى دائرة التدابير ومنها وضع قيود على حريات التنقل والاجتماع والمرور والإقامة، والقبض والاعتقال، ومراقبة الرسائل والصحف والنشرات والمطبوعات والمحررات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها وتعطيلها وإغلاق مطابعها. ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥–٢٠٠٦، (القاهرة: ، ٢٠٠٦)، ص ٤١٧

حالة الطوارئ قائمة في مصر منذ أكتوبر ١٩٨١، واستمرت لمدة ثلاثين عامًا وبموجبها منحت الحكومة سلطات شبه مطلقة، من حيث الاعتقال والتحفظ وإحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية، وإصدار أوامر لها قوة القانون دون عرضها على مجلس الشعب، فضلا عن الحق في إنشاء محاكم امن الدولة طوارئ[٣٢] وسعت الحكومة لإبقاء العمل بقانون الطوارىء تحت مبرر الحفاظ على الأمن القومي ويتم من خلال ذلك القانون العديد من الاعتقالات للمواطنين[٣٣].

ثالثًا: أزمات الإصلاح السياسي ودورها في انهيار النظام السياسي المصري:

تتضمن أزمات الإصلاح السياسي كل من أزمة الثقة السياسية فضلا عن أزمات التنمية السياسية وتمثل أزمات التنمية السياسية إطارا لتحليل فاعلية النظام السياسي وتفسير انهياره ودراسة ديناميكية التغيير في النظام السياسي بشكل عام[٣٤]. وتعتبر التنمية السياسية تطورا حركيا يتضمن الاتجاه نحو التمايز الوظيفي وزيادة القدرة على التخصص والعمل على المساواة والتعبئة الاجتماعية (مدخلات) وبناء المؤسسات (مخرجات)، وعند حدوث خلل بين المدخلات والمخرجات، يظهر في الدولة عدد من الأزمات[٣٥]،ومن هذا المنطلق واجه النظام السياسالمصرى عدداً من الأزمات ، والتى تفاقمت مع مرور الوقت ، وكانت سبباً فىإنهيار النظام السياسى القائم ، وكان من أهم هذه الأزمات أزمة المشاركة السياسية وأزمة التوزيع وأزمة التغلغل ، وأزمة الشرعية ، وأزمة الهوية ، فضلاً عن أزمة الثقة السياسية ، وقد شكلت هذه الأزمات تحدياً حقيقياً من شانه ان يهدم أى نظام سياسى

١- أزمة المشاركة السياسية:

---

[٣]() طارق البشري، من أوراق ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، دار الشروق ، (القاهرة ،٢٠١٢) ، ص١٦.

[٣]() مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق بشأن الأحداث التي واكبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ، (القاهرة ، ٢٠١١)، ص٣٤

[٣]() مصدرسابق، ص ٢٢٥

[٤]() – لمزيد من التفصيل انظر: محمد نصر مهنا وعبد الرحمن الصالحي، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، ط١ (القاهرة ، ١٩٨٥) ص ٢٨٨-٢٩٢

تعتبر المشاركة السياسية للمواطنين من أهم مبادئ النظم السياسية الديمقراطية. ويمكن من خلال هذا المبدأ تمييز الأنظمة الديمقراطية عن الأنظمة الاستبدادية. وتؤثر المشاركة على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة على سواء. فعلى صعيد الأفراد تنمي لديهم الشعور بالقيمة والكرامة وارتفاع مستوي الوعي السياسي، وتحدد لكل من الحاكم والمحكوم واجباته ومسؤولياته، وتنمي الانتماء لدى أفراد المجتمع. وعل صعيد السياسة العامة للدولة تجعل الحاكم يستجيب لمطالب المحكومين، وتساعد على إعادة توزيع الموارد والثروة داخل الدولة بشكل أكثر عدالة مما يعود بالنفع على غالبية أفراد المجتمع وليس على فئة أو فئات محددة[٤٠].

وتظهر أزمة المشاركة السياسية عندما يقوم النظام السياسي الحاكم بتضييق نطاق ومجالات المشاركة أو فرض قيود على الأفراد والأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى، مما يجعلها عاجزة عن المشاركة في عملية صنع القرار داخل الدولة[٤١]. ومن ثم، تكشف تلك الأزمة عن مؤشرات متعددة أهمها الانفراد بإتخاذ القرار السياسي بواسطة فرد أو نخبة حاكمة، والتعددية السياسية المقيدة، وضعف الأحزاب السياسية المعارضة[٤٢]. وتبرز تلك الأزمة أيضاً عندما تزيد تطلعات الجماهير نحو تحقيق مستويات فعالة للمشاركة السياسية، سواء بسبب ارتفاع مستويات المعيشة أو ارتفاع نسبة التعليم[٤٣]، فكلما ارتفعت نسبة التعليم فيالمجتمع وارتفع مستوى تعليم الفرد ساعد ذلك على زيادة وعيه واشتراكه في المجال السياسي.

والنظام السياسي الذي تثور به أزمة المشاركة السياسية يفقد شرعيته يظل دائمًا منفصلًا عن مواطني الدولة، ويصبح هدفه الأساسي البقاء والاستمرار في السلطة حتى لو وصل الأمر إلى استعمال القوة المفرطة، أو القمع باستعمال القانون، وتحرص السلطة

---

[٤٠] احمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، الهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة، ٢٠١٠)، ص ص٨-٢٣.

[٤١] محمد نبيل احمد عبد الله شكري، مصدر سابق، ص٢٢٨

[٤٢] السيد يسين، التحليل الثقافي للمجتمع العالمي والعربي والمصري،كراساتإستراتيجية ، العدد رقم ١٩٩ ، (القاهرة ، مايو ٢٠٠٩)، ص٤٧

[٤٣] محمد نبيل احمد عبد الله شكري، مصدر سابق، ص٢٢٨

التنفيذية على السيطرة على اتجاهات السلطة التشريعية حتى تظل تلك السلطة التنفيذية المهيمنة على صياغة القوانين لتتحكم في الجماهير وتوجهها إلى الطرق التي تريدها[٤٩].

ولقد اتسمت درجة المشاركة السياسية في النظام السياسي المصري بالانخفاض، وهو ما يعكس ارتفاع درجة السلبية، ويعبر عن حدوث تحول جوهري في مفهوم الديمقراطية من كونها حكم الأكثرية أو الأغلبية لكي تصبح حكم الأقلية النشطة[٤٦]. وتبرز أزمة المشاركة السياسية في المجتمع المصري من خلال ثلاثة ملامح أساسية تتمثل في: شخصانية السلطة وتفرد رئيس الدولة بعملية صنع القرار، وتدهور وضع الأحزاب، وتقييد حرية الصحافة والرأي والتعبير. وهو ما توضحه الدراسة فيما يلي:

(أ) ضعف دور الأحزاب السياسية في التعبير عن المطالب الجماهيرية :

على الرغم من وصول عدد الأحزاب في مصر عام ٢٠١٠ إلى ٢٤ حزبا إلا أن أغلبها حصل على شرعيته إما بقرار من رئيس الجمهورية أو بأحكام قضائية فباستثناء أحزاب المعارضة الرئيسة الخمسة (التجمع، والوفد، الجديد ، والجبهة الديمقراطية، والغد، والناصري) فإن باقي أحزاب المعارضة تشكلت بحكمقضائي أضاف عليها شرعية قانونية وليست شرعية سياسية تتعلق بوجودها بالشارع المصري وارتباط الجماهير بها[٤٧]ولم تستطع تلك الأحزاب استيعاب الأجيال الجديدة من الشباب إذ يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ إلى أن عضوية الأحزاب السياسية تشكل(٢,٢%) فقط من أنشطة مشاركة الشباب المجتمعيةفي مصر، ويشكل المشاركون في الأحزاب السياسية(٠,١٢%) فقط من إجمالي الشباب في لفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة)[٤٨].

---

(٤٦) محمد توفيق شلبي العدالة الغائبة في مصر، (القاهرة ٢٠١٠) ، ص ٣٢

(٤٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقارير الاستراتيجي العربي ، القاهرة ، ٢٠١١، ص ٤٧٠

(٤٨) أماني مسعود، سياق انتخابات ٢٠١٠: متغيرات نخبوية وإحباطات شعبية، في كمال المنوفي (محرر) دراسة تحليلية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان (القاهرة ،٢٠١١) ص٢١

(٤٩) مصر تقرير النسبة البشرية، شباب مصر: مستقبلنا ،البرنامج الإنساني للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية (القاهرة ، ٢٠١٠)، ص٤١

ومن الجدير بالذكر عزوف المواطنين عن الإشتراك بتلك الأحزاب المعارضة لإدراكهم أنها أحزاب ضعيفة مهمشة ، غير قادرة على مواجهة الحزب الحاكم و والذى يرأسة رئيس الجمهورية ، وإنحسر دور تلك الأحزاب فإستكمال الشكل الديمقراطى[٤]، ولم يكن بمقدور تلك الأحزاب الضغط على النخبة الحاكمة من اجل تعديل سياستها لحل المشاكل المتصلة بمعيشة الناس[٥]، ولم تضع تلك الأحزاب برامج محددة تمكنها من التعامل مع مشاكل المواطنين [٥]حتى تشعر الجماهير بوجود تلك الأحزاب وأنها لا غني عنها داخل الدولة[٥]

(ب) رئيس الجمهورية صلاحياته وسلطاته الدستورية

تضمن دستور ١٩٧١ بعض خصائص ومظاهر الرئاسة وبعض خصائص ومظاهر النظام البرلماني، وعمد في هذا الصدد إلى تقوية السلطة التنفيذية على حساب إضعاف السلطتين التشريعية والقضائية[٥]على الرغم من أن السلطة التنفيذية تتكون من طرفين هما رئيس الجمهورية والحكومة إلا أن الدستور تضمن نصوصا تقوي وتوسع من اختصاصات رئيس الجمهورية فدور رئيس الجمهورية ليس فقط دورا شرفيا كما يقضي بذلك النظام البرلماني، بل إن دور رئيس الجمهورية هو الدور الأقوى بالمقارنة بدور الحكومة ، وقد أعطاه الدستور اختصاصات كبيرة ينفرد بها واختصاصات أخرى يشارك في ممارستها الحكومة مع إعلاء دورة [٥]

و تمتع رئيس الجمهورية بحكم الدستور بسلطات وصلاحيات واسعة جعلت منه قمة ومركز الدولة، وجعلت من قراراته قوة تتخطي قوة القانون في بعض الأحيان ساعده في تحقيق ذلك توافر عدة عناصر تتمثل في نصوص الدستور واللوائح المفسرة له فضلا

---

[٤]() عبد السلام نويز ، الأبعاد السياسية لتطور النظام الانتخابي في مصر، في عالية المهدي، محمد كمال (محرران) النظم الانتخابية ما بين مصر والعالم ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (القاهرة، ٢٠٠٣)، ص٤٣

([٥]) عبد الغفار شكر، الصراع حول الديمقراطية، مركز المحروسة للنشر ، (القاهرة ، ٢٠١٠) ، ص٢٣٦

([٥]) عاطف ألغمري، الإصلاح السياسي من أين يبدأ؟ ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، (القاهرة ، ٢٠٠٨) ، ص١٤١

([٥])المصدرنفسه ، ص١٤١

([٥])مصطفي ألنشرتي، كيف تحكم مصر ، المكتب العصري الحديث(القاهرة ، ٢٠٠٥) ص ١٥

([٥])المصدرنفسه ، ص ٢٦

عن تأييد أغلبية المجالس التشريعية وتأييد أصحاب السلطات التنفيذية الذي يقوم الرئيس بتعيينهم [٥٥]

فوضعت معظم السلطات السيادية في يد رئيس الجمهورية حيث كان رئيس الجمهورية الرئيس الأعلى للقوات المسلحة ، والشرطة والقضاء، وهو الحاكم العسكري بمقتضي قانون الطوارئ ويلجأ (في حالة الضرورة) إلى الاستفتاء الشعبي والتي كانت نتيجتها معروفة سلفا[٥٦]ومن خلال الواقع أصبح أفراد المجتمع خارج دائرة المنافسة على السلطة أو المشاركة فيها [٥٧]لذا استندت ثورة يناير إلى إقامة نظام سياسي يضمن حريات المواطن وتحديد مسؤوليات الرئيس بعد أن كان دستور١٩٧١ يعطي رئيس الجمهورية سلطات وفضفاضة أدت إلى إضعاف سلطات الدولة أمام سلطات رئيس الجمهورية، وبالرغم من توافر هذه السلطات الواسعة فلم يكن رئيس الجمهورية مسئولا سياسيا أما أية جهة، بل كانت ذاته مصونة لا تمس، ولا يجوز محاكاته ألا بإجراءات خاصة أمام محكمه خاصة بنظم القانون بتشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها وتحدد العقاب[٥٨].

- مبدأ التداول السلمي للسلطة:

مع غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة بسبب السياسة التسلطية التيإتبعها النظام المصربوإحتكارة للسلطة ، لذلك كانت آلية العمل السياسالتيإتبعها النظام المصربهى تفريغ عملية التحول الديمقراطى من محتواه الحقيقى، خاصة في ظل إحتكار السلطة وغياب مبدأ التوازن بين السلطات حيث مثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي وذلك بسبب السلطات الدستورية المتعددة التي كان يتمتع بها

---

(٥٥)مركز الدراسات السياسية والإستراتيجيةبالاهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠١٠،،(القاهرة ٢٠١١) ، ص ٤٠١

(٥٦)محمد عبد الشفيع عيسي، بدايات ونهايات ثورة يناير رؤية فكرية، وزراة الثقافة، ط ١، (القاهرة ، ٢٠١٣)، ص ٤٠

(٥٧)المصدر نفسه ، ص ٣٣٨

(٥٨)دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١، الأمانة العامة لمجلس الشعب(القاهرة، مارس ٢٠٠٧)، ص١٩

رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية وبالتالية سيطر رئيس الجمهورية على السلطتين التنفيذية والتشريعية[٥]

على الرغم من تغيير صيغه التنظيم السياسي الواحد إلى صيغه التنظيم السياسي التعددية الحزبية المقيدة في مصر إلا أنها لم تشهد تحولا ديمقراطيا حقيقا، حيث نتج عن عملية الانتقال مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحيانا ويضيق أحيانا أخري طبقا لإرادة السلطة الحاكمة، فالسلطة التنفيذية في يد حزب الحكومة، وهو ما جعل سلطة التنفيذ تتوحد في سلطة التشريع في الحزب، مع عدم وجود أي تعدد أو تنوع أو تداول سلمي للسلطة في الواقع [٦]

وقد نتج عن أزمة المشاركة السياسية أمران أساسيان:

الأمرالأول : إبتعادالجماهير عن المشاركة السياسية بسبب غياب الفرص الحقيقية للمشاركة ، مما زاد من تعميق أزمة الديمقراطية ، وضعفت المشاركة السياسية من قبل المواطنين بسبب سيطرة أجهزة الدولة القانونية والإدارية والسياسية والرقابية على المجال العام السياسى ، إلا أنه مع تطور وسائل الاتصالات والهواتف المحمولة والاستخدام الموسع لشبكة الأنترنت تحول الأفراد إلى الواقع الافتراضي وزاد اعتمادهم على الشبكات الاجتماعية الإلكترونية باعتبارها وسائل جديدة، يستطيع المواطنون من خلال الحوار والاعتراض، وتبادل الآراء والأفكار بحرية فقد ساهم الأنترنت في إيجاد مساحه مشتركة تسمح بتدفق المعلومات والأفكار التي توفرها المعلومات في خلق ما يمكن تسميته بالمجال العام المفتوح الذي يقع في إطار سلطة الفكر [٦]

الأمر الثانى :تزايد عدد المواطنين الذين يعانون الإحباط من الدولة والمجتمع وسيطرة الجمود السياسي على الدولة والذي شكل أحد ملامح النظام السياسي، وتعد أبرز مؤشرات الركود السياسي، استمرارية الوجوه التكنوقراطية، والأمنية التي تم استخدامها

---

(٥)أحمد سعيد تاج الدين، ٢٥ يناير ثورة شعب ، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية ،(القاهرة ، ٢٠١١) ، ص ٣٠-٣١

(٦)طارق البشري، مصر بين العصيان والتفكك، دار الشروق(القاهرة ، ٢٠١٠)، ص١٧

(٦)إسراء أحمد إسماعيل.، مصدر سابق، ص ٤٢-٥٥

في العمل السياسي في إطار التشكيلات الوزارية المتعاقبة أو في الحزب الحاكم، أو في بعض المواقع الرسمية الأخرى، وأصبح الركود السياسي في مصر السلطة للحاكم أمرا محكما لتحقيق الاستقرار السياسي داخل الدولة[٦٢]

٢- أزمة الشرعية:

تعرف الشرعية في أبسط معاينها بقبول الأغلبية العظمي من المحكومين للنظام الحاكم وقراراته ولحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة داخل الدولة بما في ذلك استخدام القوة ووجود حد أدني من الإكراه والعنف ضد العناصر المتطرفة داخل النظام، وقد حدد ماكس فيبر مصادر الشرعية ثلاثة أنماط نموذجية، التقاليد، والزعامة المهمة (الكاريزما)، والعقلانية القانونية[٦٣] وقد تتبع الشرعية من النظام القانوني وتسمي في هذه الحالة الشرعية القانونية أو تتبع من الوعي والقبول والرضا الجماعي، وتسمي في هذه الحالة (الشرعية السياسية) ومن ثم فالنظم التي تتسم بالاستقرار السياسي لا يشترط أنها تتسم بمستويات عالية من الشرعية لأن الاستقرار قد يكون قسريا وليس طبيعيا[٦٤] ولكي تتحقق شرعية أي نظام سياسي لا بد أن يحصل على مستوي معين من الرضا الشعبي والقبول المجتمعي ويتوقف تحقيق هذا المستوي على قدرة النظام وفاعليته لمعالجه القضايا والمشكلات سواء الداخلية أو الخارجية التي تتعرض لها الدولة، كمشكلات التنمية والحقوق والحريات والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية[٦٥] وبالنظر إلى أزمة الشرعية في الحالة المصرية خلال فترة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠١١، يتبين أن النظام السياسي المصري عانى من أزمة في شرعيته السياسية بالإضافة إلى أنه لم يكن قادرا على تجديد شرعيته بما يكفي لدعم بقائه واستمراره في السلطة [٦٦].تمثلت أزمة الشرعية السياسية في النظام السياسي المصري

---

(٦٢) نبيل عبد الفتاح ، الإشراف القضائي على الانتخابات في ضوء التعديلات الدستورية، (القاهرة ، ٢٠١١)، ص ٤١

٦٣() السيد يسين ، التحليل الثقافي للمجتمع العالمي والعربي والمصري، مصدر سابق، ص ٣٦-٣٧

(٦٤) محمد نبيل أحمد عبد الله شكري، مصدر سابق ،ص ٢٤٠

(٦٥)فاطمة محمود أبو زيد، علاقات وتفاعلات القوة في النظام السياسي المصري، تعديل الدستور المصري ٢٠٠٥-٢٠٠٧، نموذجا رسالة ماجستير، (جامعه القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١) ص ١٦٧

(٦٦) خليل العناني، الثورة المصرية التداعيات الإقليمية والدولية، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٤٥ ،(القاهرة ، ربيع ٢٠١١) ، ص ٧٧

خلال فترة الدراسة في انتشار الفساد بالمجتمع على عده مستويات وضعف سيادة القانون وعجز النظام عن الاستجابة لاحتياجات وتطلعات المواطنين خاصة الاحتياجات الأساسية فضلا عن أفرغ العملية الديمقراطية من محتواها الحقيقي وجود خلل في التوازن بين السلطات وعدم وجود تداول حقيقي للسلطة فاحتكار السلطة وعدم تداولها بشكل حقيقي يؤدي إلى عدم شرعية السلطة حيث أنه في هذه الحالة لا تمثل السلطة عموم المجتمع ومصالحه، وإنما تمثل فئة اجتماعية أو نخبة سياسية محددة على حساب باقي فئات وطبقات المجتمع [٦٧].

المبحث الثاني العوامل الاقتصادية لقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

لاشك أن ثورة يناير ٢٠١١ كان لها أبعاد إقتصادية ، أو دوفع إقتصادية بحته ساعدت على إندلاعها ، وقد قسمت هذه الدوافع إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: إرتفاع معدلات البطالة وإزدياد نسب الفقر.

المطلبالثاني: إنعدام عدالة توزيع الدخل والثروة.

المطلب الأول: ارتفاع معدلات البطالة وإزدياد نسب الفقر

لا يشكل الفقر والبطالة بمفردها دافعا لاندلا ع الثورة، إلا إذا اقترن وجودهما بحالة من الوعي، أي عندما يحس الناس بفقرهم ويدركون ان الفقر ليس قدرهم، وان هناك من يستغلهم مع إدراك فساد الطبقة الحاكمة [ ]. وفي الحالة المصرية تقلصت فرص العمل وانتشرت البطالة بين الشباب المتعلمين. وشكل ارتفاع معدل البطالة في مصر، إهدارا لعنصر العمل الذي يشكل العنصر الأكثر فعالية من بين كل عناصر الانتاج،ويعد هذا المعدل المرتفع تعبيرا عن ضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية المتعاقبة التي جاء بها الرئيس مبارك وحكوماته [ ] كما أن عمليات الانفتاح الأقتصادي من ظروف الفقراء، بل زادت حالتهم سوء.

٦

---

[٦] فاطمة محمود أبو زيد، مصدر سابق ، ص ١٦٨

[ ] عبد الغني سلامة، "عصر الثورات العربية:الأسباب والخصائص والتداعيات"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، مجلة شئون عربية، العدد ١٤٨، (القاهرة ، شتاء ٢٠١١)، ص ٦١.

[ ] أحمد السيد النجار، الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك، المجلس الأعلى للثقافة(القاهرة، ٢٠١٢)، ص ١١٢

أولا: معدلات البطالة:

يعد ارتفاع معدل البطالة في مصر، تجسيدا لضعف معدل الاستثمار في مصر، كما يعبر عن ضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل سواء لدى الحكومة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية، أو لدى القطاع الخاص والقطاع العائلي من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية وسياسات مالية ونقدية محفزة والنمو الاقتصادي ( ) ويكشف الواقع الفعلي لقوة العمل في مصر عن زيادة حجم البطالة في المجتمع المصري، وتعد مشكلة البطالة مشكلة مركبة، فإذا كان ظاهرها يبدو اقتصاديا سياسيا بحتا، فإن باطنها اجتماعي ثقافي، حيث تتعدد عواقبها واثارها وتؤثر بشدة على سلوكيات وتصرفات الأفراد المتعطلين عن العمل. وتتركز البطالة في مصر في الفئات العمرية الشابة بشكل أساسي، كما أن أغلبية العاطلين من الشباب هم من المتعلمين، وهذا يعني أن البطالة في مصر هي بطالة شباب ومتعلمين( ). وأدى ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الشباب من حملة الشهادات الجامعية، وعدم قدرتهم على الحصول على وظيفة تتناسب مع مؤهلهم الدراسي. إلى ظهور جيل جديد من الشباب–حيث كان الشباب العمود الفقري للثورة–كثير منهم من حملة الشهادات الجامعية لكنهم من غير وظائف أو بوظائف غير مجزية إلى انتشار المعارضة( ). فهناك جيلا جديدا يتواصل مع العصر بشكل مختلف عن الأجيال التي سبقته، عبر امتلاك خلفية تعليمية متميزة ومؤهلات علمية محدده، وتنمية الحس النقدي وإتقان اللغات الأجنبية والتعامل مع أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ورغم ذلك يتم القضاء على الطموح الوظيفي لدى الأجيال الجديدة من المصريين، في الوقت الذي تتزايد فيه فرص "النخبة الشابة" في بعض الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة وبعض دول أوربا الغربية واليابان والصين وبعض النمور الآسيوية، بحيث يصبح

٧

( ) المصدر نفسه ، ص ١١٠ ٧

( ) محمد محمد عثمان القليوبي، دور الوحدات المحلية فى مواجهة مشكلة البطالة ، دراسة مقارنة مع التطبيق على محافظة المنيا ، رسالة دكتوراة ، (كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١) ، ص١٠٩

( ) ثورة الشعب المصري: تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء،ملهمة الشعوب العالم، فبراير ٢٠١١

شاب يبلغ عاما رئيس شركة أو مدير بنك أو رئيس تحرير صحيفة أو إدارة سلسلة مكتبات ( ). إن مصر ليست فقيرة في الكفاءات التي تفكر وتخطط، وليست فقيرة في الموارد، ولكنها فقيرة في الإدارة التي تحول هذه الأفكار والموارد إلى خطة عمل قابلة للتنفيذ ( ).

- إرتفاع نسبة البطالة بين الشباب

يعني تمركز البطالة في مصر في فئة الشباب المتعلمين بالأساس زيادة الخسارة الاقتصادية والاجتماعية لمصر من تعطل قوة عمل شابة ومتعلمة تم إنفاق الكثير عليها من أجل التعليم ( ). كما يشكل المعدل المرتفع للبطالة في مصر، إهدارا لطاقة عنصر العمل، يشكل من جهة أخرى، أرضا خصبة لنمو التطرف. فالبطالة ليست مجرد تعطيل لأحد عناصر الإنتاج، ولكنها تعطيل لأهم عناصر الإنتاج وأكثرها الفعالية، وطبيعته الإنسانية تجعل لتعطله أبعادا سياسية واجتماعية، وليس مجرد البعد الاقتصادي فقط. ونظرا لعدم وجود آلية رسمية لإعانة العاطلين من قبل الدولة في مصر، فإن التعطل يعني انحدار المتعطلين إلى هوة الفقر المدقع، ويعني أيضا زيادة معدل الإعالة، حيث لا يكون أمام المتعطلين سوى الاعتماد على عائلاتهم بما يعنيه ذلك من تزايد الاضطرابات الأسرية والصراعات ( ).

وقد تنامت البطالة بشكل واسع في ظل تطبيق سياسة الخصخصة، وقيام الحكومة ببيع القطاع العام، حيث تلتحق أعداد متزايدة للعاطلين على أثر عمليات بيع مشروعات القطاع العام، وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة الإضافية التي يتم تسريحها، علاوة على أعداد الخريجين سنويا ( ).

( ) عبد المنعم سعيد، مصر دولة طبيعية، دار نهضة مصر للنشر ، القاهرة ، ص ٤١٠.

( ) حسن أبو طالب، صراع على روح مصر؛ مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط ١،(القاهرة، ٢٠١١)، ص ٣٠٠

( ) أحمد السيد النجار، الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٠٩

( ) أحمد السيد النجار ،مصدرسابق ، ص١١٠

( ) ناهد عز الدين، قضية التشغيل في البرامج الانتخابية، في: هبة نصار، ناهد عز الدين (محررتان)، خلق فرص العمل في مصر، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧)، ص٦١

وقد ظهرت إنعكاسات البطالة على الشباب ، وأصبح ذلك جلياً من خلال إنعدام دخل الشباب العاطلين عن العمل ، مما استتبع معه عجز الشباب عن إشباع حاجاتة الأساسية ، وتأجيل الكثير منها ومنها الزواج ، بالإضافة إلى شعور الشباب باليأس والاكتئاب والإحباط ، وأفتقاد الشباب الثقة فى مؤسسات الدولة (٨).

كما أن غياب فرصة العمل تعني غياب الدخل الذي هو من متطلبات الحياة، فإذا تضافر ذلك مع ترويج إعلامي لانتشار ظواهر الفساد والرشوة، وإذا تضافر مع ذلك أيضا الإحساس بالتحيز الطبقي والفئوي، لشغل الوظائف العامة كمدخل للتوفير مقوماتالحياة. فإن الاحتجاج يصبح تعبيرا عن رفض هذه الظروف وكل المتغيرات المسببة لها(٩ ٧).

ثانيا: معدلات الفقر في مصر (٢٠٠٥-٢٠١١)

- ارتباط مفهوم الفقر بموضوعات النمو والتنمية في المجتمع:

عاد الحديث حول موضوع "الفقر" في عقد الستينات من القرن العشرين بسبب ارتباطه بقضايا "النمو والتنمية" أي كمظهر للتخلف من ناحية وكهدف للتنمية من ناحية أخرى(٨ ٠).

ويمثل الفقر عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي كمل يشكل الفقر والحرمان خطرا على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي ، ويرتبط تطور الفقر بمعدلات النمو المحققة من وجهة وبتطور هيكل توزيع الدخل من جهة ثانية، ذلك أن ارتفاع معدلات النمو لا يؤدي إلى تحسين أوضاع الفئات الفقيرة في المجتمع، إلا إذا صاحبة إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح تلك الفئات أن سوء توزيع الدخل من شأنه أن يؤثر سلبا على معدلات الفقر، وهو أيضا يؤدي إلى فقدان زيادة

( ) إبراهيم إسماعيل عبده، قضايا الشباب فى الخطاب السياسى ،ط ١ ،(القاهرة ، ٢٠٢٠) ، ص ص ١٢١ – ١٢٣.

( ) علي ليلة، تحولات الرفض الشبابي: تأملات في تفاعل نصف قرن، مجلة الديمقراطية، العدد ٣٤-أبريل (القاهرة،٢٠٠٩)، ص ٣٥.

( ) عبد الخالق فاروق، أثر سياسات الإزاحة الاجتماعية على مفهوم المواطنة فكرا وسلوكا: مصر نموذجا، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الرابع والعشرون لمركز البحوث السياسية ، " مصر والقضايا الراهنة " ، (كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٩– ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠) ، ص٤

معدلات النمو التي من أهم أهدافها الارتقاء بالأوضاع المعيشية وتحسين أداء الاقتصاد ومؤشراته الكلية[١].

أثر ظاهرة الفقر على النظام السياسي المصري:

- يمثل الفقر عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، كما يمثل تهديدًا للأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يشكل أرضًا خصبة للتعصب والمعارضة المتطرفة ضد الدولة نفسها، وعلى مدى العقدين الماضيين كان هناك اتفاق لحد كبير حول الرأي القائل بأن الفقر ليس مجرد نقص في الموارد المادية، بل هو أكثر من ذلك فعلى الرغم من أن الموارد المادية تعتبر ضرورية إلا أنها لا تكفي للإفلات من غائلة الفقر وعلى حد قول ١٩٩٩ (Amartya Sen) فإن "الدخل هو وسيلة لتخفيض الفقر فقط وليس للقضاء عليه"[٢].
- عدم قدرة الفقراء على حل مشاكلهم ومواجهة العديد من الأمور (الحياتية) والوقوف أمامها مكتوفي الأيدي حيث يدفعهم البحث عن لقمة العيش عن العزوف والمشاركة في الحياة العامة بكافة صورها مما يجعل صوتهم لا يصل في كثير من الأحيان[٣].
- ويرتبط بظاهرة الفقر أحوال سكان العشوائيات الفقيرة، ويقدر عدد السكان الذين يعيشون في العشوائيات في مصر بنحو(١٥) مليون نسمة على الأقل، سواء كانت هذه العشوائيات في المناطق الحضرية أو الريفية. وعلى الرغم من أن العشوائيات ظهرت منذ فترة قصيرة جدا، إلا أنها تنمو بمعدلات سريعة تفوق كثيراً معدلات النمو في المدن الجديدة. وعلى عكس الفكرة الشائعة عن العشوائيات، فإن هذه المناطق، التي بدأت تتكاثر خلال السبعينيات، ليست بالضرورة أحياء فقيرة ومتخلفة أو غير منظمة. ففي الغالب تصبح هذه المناطق في نهاية الأمر

---

(١) منير الحمش، الثورات العربية.. إلى أين؟ شؤون الأوسط، ، العدد ١٣٨، (القاهرة، ربيع ٢٠١٩)، ص ٢٨

(٢) مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، شباب مصر بناة مستقبلنا ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، (القاهرة ، ٢٠١٠) ، ص٧٧.

(٣) علي جلبي وآخرون، مصدر سابق ص١٢.

كيانات متماسكة تربطها شبكات اجتماعية قوية وعلاقات ثقافية تعتبر بمثابة الأساس لتطبيق المعايير الخاصة بها[٨]. سكان العشوائيات فئة ليستْ محدودة أو قليلة، هي فئة كبيرة ومؤثرة في المجتمع، ظهرت قوتها وقت تعرض أصحابها لازمات، منها على سبيل المثال أزمة انهيار صخرة الدويقة في عام ٢٠٠٨[٨].

إن اتساع دوائر الفقر وتعدد صور الحرمان في مصر، وتزايد اللامساواه في الفرص والتمييز ضد الفقراء وتهميشهم وتراجع محاولات تحقيق العدالة الاجتماعية بينهم وبين غيرهم من السكان في مصر، وذلك على خلفية مجموعة من القيود والحواجز والكوابح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المختلفة التي لعبت دورا في تكريس أوضاح الفقراء في مصر، لم تكن بعيدة عن اهتمام صانع القرار في مصر، ورغم تعدد وتباين تلك الجهود وما طرأ عليها من تغيرات بهدف مواكبة التغيرات التي طرأت على ظاهرة الفقر في مصر، إلا أن ظاهرة ارتفاع نسبة الفقراء في مصر أصبحت في تزايد، حيث اتسعت دوائر الفقر واستمرت وتعددت صور الحرمان في مصر. وقد يرجع ذلك إلى أن البرامج التي تتبناها الحكومة المصرية لتحسين مستوى معيشة الفقراء ما بين الدعم العيني والتحويلات النقدية، وغيرها من صور الدعم، تعاني من عدد من المعوقات الإدارية والمؤسسية وغيرها كما أن تلك البرامج بعيدة عن التمكين[٨].

المطلب الثانى: انعدام العدالة وتوزيع الدخل والثروة

انقسم المجتمع السنوات في الخمس الأخيرة لحكم مبارك إلى طبقتين طبقة أقلية (تملك) أصبح فيها الأغنياء يزدادون ثراءا، وطبقة أغلبية (لا تملك) سواء من المتعلمين أو غير المتعلمين. مما زاد لديهم الإحباط واليأس. فقد اتسم النظام المصري بتدهور الأحوال الاقتصادية ووجود فجوات بين الطبقات وعدم التوزيع العادل للثورة وزيادة الدور السياسي لرجال الاعمال داخل النظام. وبالتالي شعر المواطن في ظل تدهور الأحوال الاقتصادية بالظلم البين بسبب تراكم الثروات عند النخبة الحاكمة

---

٨ ( ) تقرير التنمية البشرية مصر، ٢٠١٠، مصدرٌ سابق ص ص٨٦– ٨٧.

٨ ( ) التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠١٠، مصدرٌ سابق ص٤١٠.

٨ ( ) علي جلبي وآخرون، مصدر سابق، ص٢٧٦

والموالين لهم في مختلف مؤسسات الدولة، وانتشار حالات الفقر والتهميش للطبقات الاجتماعية الأخرى وتدني الأوضاع الاقتصادية لأغلب أفراد الشعب المصري بصفة عامة. فالفجوة بين الأغنياء والفقراء وتركيز الثروة والنفوذ في أيدي عدد قليل من رموز النظام، من العوامل المهمة التي دفعت أغلب أفراد المجتمع إلى المشاركة في ثورة ٢٥ يناير.

يتناول هذا المبحث ثلاث قضايا أساسية (أولا) نمط النظام الرأسمالي وتوزيع الدخل والثروة. (ثانيا) درجة العدالة في توزيع الدخول وتداعياتها على تحقيق العدالة الاجتماعية. (ثالثا) معدلات التضخم ودرجة العدالة في توزيع الدخول. (رابعا) تزاوج السلطة بالمال كسبب رئيس في سوء توزيع الدخل والثروة.

أولا: نمط النظام الرأسمالي وتوزيع الدخل والثروة:

يتناول هذا الجزء نمط النظام الرأسمالي في فترة الدراسة فضلا عن اختلال توزيع الدخل والثروة لصالح الأغنياء.

١) نمط النظام الرأسمالي السائد:

لقد قضي الاقتصاد المصري مرحلة طويلة من الزمن في إطار عملية التحول من اقتصاد رأسمالية الدولة إلى الاقتصاد الحر. وانعكست تلك الفترة سلبا على قدرة أجهزة إدارة الاقتصاد وإدارة تحوله، مما جعلنا لا نستطيع القول بأن الاقتصاد المصري استمر اقتصاد رأسمالية الدولة ولا نستطيع القول أيضا أنه تحول حقيقة إلى اقتصاد رأسمالي حر [٨٧]. وبالتالي أصبح الواقع الاقتصادي للمجتمع المصري يتسم بكونه خليطا من سمات إقطاعية وأخرى رأسمالية مع بعضهما. ومع هذا يبقى من أبرز ملامح الاقتصاد المصري كونه "اقتصاد ريعي" يعتمد بصفه أساسية على مصادر دخل لا ترجع إلى أنشطة منتجة مثل السياحة والبترول، وقناة السويس، وتحويلات المصريين العاملين في الخارج. والتي أصبحت تشكل مصادر رئيسية للدخل القومي المصري [٨٨].

---

[٨٧] مصطفى علوي، من دفتر السياسة المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٢

[٨٨] إبراهيم إسماعيل عبده، قضايا الشباب في الخطاب السياسي ، دراسة حالة مصر ، مركز المحروسة للنشر ، ط ١ (القاهرة ، ٢٠١٠) ، ص ٦١

وقد اتسمت السياسة الاقتصادية المصرية، في ظل حكومة د. أحمد نظيف التي بدأت تشكيلها في منتصف ٢٠٠٤، بقدر من الغموض، والتناقض بين مكوناتها؛ مع وجود بعض الثبات النسبي، كما كان التغير كان يتم بمنطق رد الفعل في أغلب الاحيان. ويتضح ذلك في ان الحكومة جعلت الخط الأساسي لسياستها الاقتصادية قائما على احداث قدر ملحوظ من التمايز عن الحكومة التي سبقتها؛ ولكنها مع ذلك لم تقم بوضع سياسة متكاملة تواجه الجزور الحقيقية للمشكلة الاقتصادية المصرية ( ). وقد تبين طبيعة هذه الحكومة بعد إعلان أسماء من تولوا الوزارات الاقتصادية في هذه الحكومة: كوزارة الاقتصاد والمالية والاستثمار والصناعة والإسكان والسياحة. فقد كانوا يتبنون سياسة الحرية الاقتصادية بلا حدود، والتركيز على الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وبيع القطاع العام، وضرورة تخفيض الدعم الذي يقدم للسلع والخدمات الضرورية إلى حده الأدنى. ومن ثم، بدأت هذه الحكومة تتخذ إجراء بعد اخر نحو المزيد من فتح الأبواب للاستيراد، ومزيد من الخصخصة، والتخلص من الدعم، وتسهيل قدوم الاستثمارات الأجنبية الخاصة ( ). وكان التوجه الليبرالي والتي تمثل في شعار "الفكر الجديد" الذي طرحه جمال مبارك في الحزب الوطني غطاء للتزاوج بين السلطة والثورة وما اقترن به من تغير في أنماط التفاعلات داخل نظام الحكم. وأصبح جمال مبارك هو المحور الذي تدور حوله "اوليجاركية" وتعتمد على تخصيص أراضي الدولة في صورة حديثة من صور "الإقطاع" ولكن في المجال العقاري ( ). ومن الاثار المباشرة المترتبة على التغيرات الاقتصادية الجذرية التي شهدها المجتمع المصري، انخفاض مستوى توفير وتحسين الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، والتعليمية، وتوفير الإسكان المناسب، نظرا للعجز الاقتصادي ومحاولة خفض الانفاق العام على الخدمات، فعلى الرغم من عدم انسحاب الدولة من تقديم هذه الخدمات، إلا أن تدني

( ) محمد عبد الشفيع عيسى، السياسة الاقتصادية المصرية الراهنة: نظرة تحليلية موجزة، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد ٤٠،(بيروت ، خريف ٢٠٠٧)، ص ص ١٠٨-١٠٩

( ) جلال امين، مصدر سابق، ص ١٠٧

( ) وحيد عبد المجيد، ثورة ٢٥ يناير "قراءة أولى"، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع ،(القاهرة ، ٢٠١١)، ص ٢٥

مستوى الانفاق العام، وتشجيع الاستثمار في هذه المجالات، أدى إلى تدني الخدمة المقدمة في القطاعات الحكومية[٩٢].

ومن أهم مؤشرات الازمة الاقتصادية غياب خطة متكاملة للتنمية المستدامة في مجالات الزراعة والصناعة والتكنولوجيا، مما يؤدي إلى عدم منهجية عملية صنع القرار في كل هذه المجالات. ولعل عديدا من أسباب الازمة الاقتصادية يرد أساسا إلى عدم ادخال بعد العدالة الاجتماعية في جوهر سياسات الإصلاح [٩٣]. تمثلت الملامح الرئيسية للسياسات الاقتصادية لنظام مبارك في تقليص دور الدولة من عمليات الاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة والاكتفاء بتطوير البنية الأساسية وتحرير سعر وسوق الصرف وخصخصة القطاع العام. وتؤكد القرارات الاقتصادية التي صدرت في السنوات الأخيرة لحكم مبارك خاصة المتعلقة بقوانين الضرائب وحماية المنافسة ومنع الاحتكار والتخفيضات الجمركية انها كانت موجهه لخدمة الطبقة الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية على حساب الطبقة الوسطى والفقراء. فقد اعتمدت السياسات الاقتصادية على الاخذ بما يلائم الطبقة الحاكمة دون الاخذ بباقي عناصر اقتصاد السوق خاصة فيما يتعلق بالحريات وحقوق الفقراء والعاطلين والمساواة امام القانون[٩٤].

٢)اختلال توزيع الدخل والثروة لصالح الاغنياء:

اتسع نطاق التفاوت الطبقي في المجتمع حيث يحصل ما يشكل (٢٠%)الاكثر فقرا في مصر على(٩%) من الدخل الكلي،في حين يحصل ال (٢٠%) الاكثر ثراء على نحو(٤٠%)من الدخل، مما يوضح الفجوة الناتجة عن ضخامة الفارق والتناقض الكبير بين الاكثر فقرا والاكثر ثراء [٩٥]. ووفقا لإحصاءات للبنك

( ) علي جلبي وآخرون، الفقراء في مصر بينّ الاجحاف والانصاف "رؤية مستقبلية"، ورقة مُقدمة لمؤتمر قضايا الفقر والفقراء في مصر، المؤتمر السنوي التاسع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،(القاهرة ٢٢-٢٤ مايو ٢٠٠٧)، ص ١٧

( ) السيد ياسين، ما قبل الثورة ، مصر بين الأزمة والنهضة، دار نهضة مصر للنشر ، (القاهرة، ٢٠١١) ، ص ١٦٤

( ) أحمد السيد النجار، مصدر سابق، ص ص٢٤-٢٥.

( ) إسراء أحمد أسماعيل، مصدر سابق، ص ٦٩

الدولي في عام ٢٠٠٥ تقسم سكان مصر الى خمس مجموعات، ويتبين ان المجموعة الأكثر تدنيا من الشعب تستحوذ على(٤٠,٤٦%) من الدخل الاجمالي. وهذه المؤشرات ازدادت سواء في السنوات الأخيرة على الثروة وزاد من عمق عدم عدالة توزيع الدخل في مصر [٩] [٦].

بالإضافة الى ذلك تفاقم التفاوت في مستويات الاجور بمختلف قطاعات الدولة الامر الذي أدى إلى شعور الكثير من العاملين في جهات مختلفة بعدم تحقيق العدالة في توزيع الأجور[٩]. وقد يرجع تفسير هذه الظاهرة أن الاعتمادات المالية تتوزع بصورة "غير متكافئة" بين الوزارات وأجهزة ومصالح مختلفة. اذ يلاحظ زيادة ملموسة ومحسوسة قد جرت في مخصصات الأجور والمرتبات للعاملين بالحكومة دون الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام، حيث زادت هذه المخصصات من(٤٥,٨) مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى أن بلغت(٩٤,٦) مليار جنيه في موازنة عام ٢٠١١/٢٠١٠. ولكن بالنظر إلى بند المكافآت والذي تجاوزت قيمته(٣٣,٧) مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ بما يشكل ٣٥,٦% من إجمالي اعتمادات الأجور يوزع بصورة غير متكافئة بين مكونات ووحدات القطاع الحكومي، حيث يوجد وزارات ووحدات مثل (رئاسة الجمهورية – رئاسة مجلس الوزراء – وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للمحاسبات.. إلخ) يحصل فيها العاملين على أكثر من ثمانية أضعاف المرتب الأساسي بينما في وحدات أخرى وحدات الإدارة المحلية بالمحافظات يكاد لا يحصلون على(٧٥%) من المرتب الأساسي[٩] [٨].

كما ظهر بعدد كبير من الوزارات في الخمس سنوات قبيل قيام الثورة ظاهرة "الخبراء والمستشارين"، والتي أطلق عليها "الهياكل الموازية" وأصبحت نموذجا مكررا لجميع الوزارات وفي المستويات العليا بالمصالح الحكومية في السنتين الأخرتين قبيل قيام الثورة. وهذه الظاهرة تقوم على سيطرة عدد من الأفراد المقربين من المسئولين في

( ) عادل عبد العزيز أحمد، مصدر سابق، ص٤٤٦ [٩]

( ) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ثورة الشعب المصري: ملهمة شعوب العالم، تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعمن اتخاذ القرار بمجلس الوزراء،(القاهرة، فبراير ٢٠١١)

( ) عبد الخالق فاروق،مصدرسابق، ص ٣١ [٨] [٩]

الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة أو الوزارات والبنوك للعمل بنظام التعاقد الشخصي خارج الهيكل الوظيفي الرسمي للجهة، وفي الأغلب تكون وظائف شكلية ويحصلون على دخول كبيرة من المخصصات المالية في تلك الوزارة أو الهيئة من مصادر مختلفة، وبعد فترة وجيزة يتم الحاقهم بالدرجات الوظيفية القيادية داخل تلك الهيئات والوزارات على وظائف وكلاء وزارة ومديري عموم (٩).

ثانيا: الفجوة بين المؤشرات الكلية للإصلاح الاقتصادي والمؤشرات الجزئية لنوعية الحياة:

حققت مصر في الأعوام الخمس الأخيرة على الثورة نجاحا ملحوظا في الأداء الاقتصادي الكلي، فقد تراوح معدل النمو للناتج الاجمالي بين(٦% –٧,٢%) وزادت معدلات النمو السنوي في كل من الناتج الصناعي وصناعة التشييد والبناء وقطاع الطاقة وغيرها من قطاعات الانتاج، وارتفاع معدل نمو الصادرات السلعية المصرية، وارتفاع ملحوظ في معدل نمو الاستثمار الأجنبي. وارتفع أيضا حجم الاحتياطي النقدي الدولاري المتاح لدى البنك المركزي من (١٣) مليار دولار إلى(٣٩) مليار دولار. وزاد معدل النمو في قطاعات مهمة مثل قطاع الاتصالات والمعلومات( ).

هناك علاقة طردية قوية بين مع(٧%)عندما كان معدل الاستثمار(٢٢%) في حين أن تراجع معدل الاستثمار إلى (١٩%) صاحبه انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي إلى أقل من ٥%. ولكن ذلك التحسن الملحوظ في الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي لم يقابله تحسن مماثل في مؤشرات الاقتصاد الجزئي التي تتصل بالحياة اليومية للمواطن المصري العادي. فلم تترجم إلى إحساس واضح مباشر بفوائدها من جانب المواطن المصري العادي. الذي لم يشعر بتحسن أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية او بارتفاع حقيقي في مستوى معيشته يتناسب مع معدلات النمو في الاقتصاد الكلي. فإن حجم ونوعية السلع والخدمات يستخدمها المواطن

( )مصدر نفسه، ص ٣٦ – ٣٧

( )مصطفى علوي، من دفتر السياسة المصرية، مصدر سابق، ص ٩١

العادي في حياته اليومية لم يعرف تحسنا ملحوظا كالذي عرفته معدلات النمو الاقتصادي الكلي خلال تلك الفترة. كما أن أسعار الكثير من السلع والخدامات كانت في زيادة مستمرة. خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية أو تلك السلع الأخرى التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية ( ). فالهدف الأساسي من التنمية هو ان يشعر الفرد بمردود ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي على نوعية الحياة في صورة دخل مناسب، خدمات أفضل، مستوى معيشة أفضل، فرص عمل، بيئة صحيحة ملائمة، وضمان اجتماعي شامل ( ).

ان عدد السيارات الخاصة في مصر قد زاد من(١,٦)مليون سيارة في يونيو ٢٠٠٤ إلى(٢,٢) مليون سيارة في يونيو ٢٠٠٨، أي بزيادة(٣٧,٥%) خلال ٤ سنوات بمتوسط مستوى(٩,٤%) كما أن عدد الوحدات السكنية في مصر زاد من(١٢,٣) مليون وحدة سكنية ١٩٩٦ إلى(١٦,٥) مليون وحده سكنية عام ٢٠٠٦ أي بزيادة(٣٤%) خلال عشر سنوات بمتوسط سنوي(٣,٤%) . كما حدث تطور في أعداد مستخدمي التليفون المحمول في مصر، فزاد عدد المشتركين من ٤ مليون عام ٢٠٠٤ إلى(٤٥) مليون عام ٢٠١٠. كل هذه المؤشرات والمعطيات الرقمية تؤكد وجود تحسن ملحوظ في مستوى معيشة فئات واسعه من المصريين. وهو ما كان يؤكد عليه الخطاب الحكومي الرسمي. إلا أن ذلك خلط بين النتائج والأسباب وتجاهل لعدد من الحقائق ( ).

- ان انتعاش سوق العقارات والمضاربة عليها وعلى الأراضي خلال(٣٥)عاما هي فترة تجربة الانفتاح (٢٠١٠-١٩٧٤) قد خلق مرتكزات جديدة للثورة وتأكل أثر التحسن النسبي لأحوال فئات واسعة من العمال والحرفيين والمهنيين بسبب حركة الهجرة المؤقتة والعمل في الدول العربية النفطية في عقدي السبعينات والثمانينات (ليبيا- العراق- السعودية- وبقية دول الخليج)

( )المصدرنفسه، ص ٩٢.

( ) وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١١/٢٠١٠، يونيو ٢٠١٠، ص ٩٠

( ) عبد الخالق فاروق، مصدر سابق، ص ص٣-١٠

فالنتائج الجيدة التي تحققت منذ ثلاث سنوات قبل الثورة لم تري صداها لدي الغالبية العظمى من الشعب الذي أعرب عن عدم رضاه من برامج التحديث الاقتصادي وخاصة الخصخصة وترشيد الانفاق الحكومي. وانتشر الشعور العام بالتدني الاقتصادي والاجتماعي في ظل معدل نمو اقتصادي مرتفع والذي لم يكن قابل للتوزيع بين أفراد الشعب( ). ومع تعدد الأسباب وراء هذا التناقض الواضح بين التحسن الظاهر في معدلات النمو السنوية للاقتصاد الكلي وعدم التحسن في مؤشرات أداء الاقتصاد الجزئي. ذهب جزءا كبيرا من النمو في الناتج المحلي ومعه الجزء الأكبر من الزيادة في الدخول إلى قلة من المواطنين على حساب الأغلبية منهم. مما أدى إلى تعمق مشكلة سوء توزيع الدخول لغير صالح الأغلبية( ).

ثالثا: إزدياد معدلات التضخم وإنعدام العدالة في توزيع الدخول:

لم يكن الهدف من وضع حد ادنى للأجور القضاء على سوء توزيع الدخول وتحقيق العدالة الإجتماعية تلقائياً ، ولكن كان من شأن تطبيقة تقليل حدة الفوارق ( ) ، وقد ثارت ازمة الحد الأدنى للأجور في مصر قبيل الثورة وذلك عقب الحكم القضائي النهائي الذي أصدره مجلس الدولة في بداية عام ٢٠١٠ الذي يلزم الحكومة بوضع حد أدنى للأجور بصورة تتلاءم مع تكاليف المعيشة وضرورة تقليل الفوارق بين الطبقات. حيث وجهت المحكمة في حكمها انتقادات الحكومة –في حيثيات الحكم–أبرزها مخالفة مواد الدستور وعدم مراعاة البعد الاجتماعي بعد تغيير نظام الدولة من الاشتراكية إلى الرأسمالية مشيرة إلى أن الامتناع عن تحديد الحد الأدنى للأجور يعد بمثابة تعطيل لأحكام الدستور ( )

وقد إتبعت الحكومة سياسات إنكماشية بهدف خفض العجز الكلى فى الموازنة العامة ، مما أثر في مستويات التشغيل والمستوى العام للأسعار. وقد هبطت نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من(٢٥%) في بداية التسعينات إلى(٥,٦ %)

( ) عادل عبد العزيز أحمد، مصدر سابق، ص٢٤-٧٦

( ) مصطفى علوي، من دفتر السياسة المصرية، مصدر سابق، ص ٩٢

( ) عادل عبد العزيز أحمد، مصدر سابق، ص٥٤-٥٥

( ) أحمد فؤاد رسلان، مصر الثورة التحدىوالإستجابة ، مكتبة الآداب ،(القاهرة ، ٢٠١١) ؛ ص ٢٢٣

في مطلع الالفية الثالثة ، وإذا كانت الاستثمارات الجديدة العامة هي التي تخلق النمو الحقيقي الأساسي في الاقتصاد، وتخلق فرص العمل، فإن تراجع الاستثمارات العامة في اخر موازنة عامة في عهد مبارك، كان يعني الضغط على فرص النمو والتشغيل معا. فلم تكن حكومة الدكتور أحمد نظيف معنية عمليا برفع معدل الاستثمار العام، حيث تشير بيانات الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى استمرار تراجع الاستثمارات العامة في الحكومة والهيئات الاقتصادية والقطاع العام، حيث انخفضت من(١٠١,٧) مليار جنية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، إلى ٩٨ مليار جنية عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، إلى(٩٠,٥) مليار جنية في مشروع موازنة ٢٠١١/٢٠١٠. هذا التراجع يعني أن قدرة الدولة على تحريك الاقتصاد أو خلق الوظائف وتخفيف وطأة البطالة، كانت تتراجع بشكل كبير(٨).

ويظهر التحيز للطبقة الرأسمالية وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية في عدة أمور، فقد أقر نظام مبارك في عام ٢٠٠٥، نظاما ضريبيا يتسم بانعدام العدل، وبالتحيز للطبقة الرأسمالية الكبيرة، خاصة الشريحة التي تملك المال والنفوذ السياسي: فجاء القانون تفصيلا لمصلحة الطبقة الرأسمالية الكبيرة على حساب باقي المجتمع، بحيث إن الشريحة العليا للضريبة في مصر بلغت(٢٠%) على من يزيد دخله عن (٤٠) ألف جنية ويتساوى في هذه الضريبة الطبقة الوسطى والعليا معا بحيث إن من يبلغ دخله الفردي عدة ملايين أو مليارات يدفع نفس المعدل الضريبي ( )، وقد اقر مجلس الشعب في عام ٢٠٠٨، قانون الضريبة العقارية على أن يطبق مع أوائل

( ) أحمد السيد النجار، الثورة ومواجهة معضلات الاقتصاد المصري، دراسات استراتيجية، العدد ٢١٧، ٢٠١١، ص ١٠

( ) أحمد السيد النجار، الثورة ومواجهة معضلات الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٢١: صاغت الدول الرأسمالية نظماً ضريبية تصاعدية متعددة الشرائح تعفى الفقراء من الضريبة وتفرض ضرائب مخففة ومتدرجة على الطبقة الوسطى تناسب قدراتها المادية ، وتفرض ضرائب عالية ومتدرجة على الطبقة العليا وعلى رأسها الرأسماليون الكبار وشركائهم حيث أنه من البديهي في النظم الضريبية الرأسمالية أن يدفع الأثرياء والرأسماليون ومؤسساتهم التجارية والصناعية. الجانب الأكبر من الضرائب لتشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدولة التي تستخدمها في تمويل إنفاقها العام، حيث انهم وشركائهم يستفيدون أكثر من باقي المواطنين من الانفاق العام على البنية الأساسية والدفاع والأمن. ينظر :أحمد السيد النجار ، مصدر سابق ، ص ٢٠

٢٠١٠، وفي بداية ٢٠١٠، حدث جدلا واسعا حول تطبيق هذا القانون، واستقبل برفض شعبي لأن الجماهير لم تقتنع به لأنه قانون معيب يتضمن اخلالا جسيما بالقواعد الدستورية من حيث المساواة بين المواطنين والاخلال بالأهداف الاجتماعية للضريبة. ، فقد تحيز القانون لصالح رجال الأعمال والاغنياء لأنه قام بإعفاء المستشفيات الاستثمارية ومؤسسات التعليم الخاصة من الضريبة على الرغم من انها تحقق أرباحا هائلة ( ).

رابعا: تزاوج السلطة بالمال كسبب رئيس في سوء توزيع الدخول والثروة:

يعتبر تزاوج السلطة بالمال سبب رئيسي في سوء توزيع الدخول والثورة ، وأصبح رجال الأعمال هم الفئة الأكبر في الاستفادة من ثروات مصر ( )، ومارس رجال الأعمال ضغطاً على الحكومة من أجل الحصول على المزيد من الامتيازات والضمانات،الأمرالذي أدى إلى زيادة ثقلها الاقتصادي والاجتماعي ( ).

في النظم المقارنة، عندما يتولى رجل أعمال منصبا سياسيا، فعليه أن يترك اعماله الخاصة لشركة أخرى تديرها، ولا تتعامل هذه الشركة مع الدولة طوال بقاء رجل الأعمال في السلطة ( ). إلا إن تداخل أدوار رجال الأعمال وأصحاب الثروة مع دور الساسة واختلاط مصالح أصحاب السلطة والقرار مع أصحاب المال والثورة تعتبر من العوامل التي أثرت في السياق السياسي والاقتصادي العام في مصر ( ). كانت الصورة الإيجابية للاقتصاد في مصر في السنوات الخمس الأخيرة على الثورة لا يعبر إلا عن "مجموعة رجال أعمال"، فلقد اكتسب رجال الأعمال نفوذا متزايدا سياسيا واقتصاديا، حيث شهدت مصر جدلا واسعا حول شرعية وجود رجال الأعمال في

( ) السيد ياسين، ما قبل الثورة: مصر بين الأزمة والنهضة، مصدر سابق، ص ص ٢٨٣-٢٨٤

( ) ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق بشأن الأحداث التي واكبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مصدر سابق، ص ٣٣

( ) خالد كاظم، نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين، مجلة الديمقراطية ، السنة الحادية عشرة ، العدد ٤٢ ، أبريل ٢٠١١(القاهرة ، ٢٠١١) ، ص ٥٠

( ) ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق بشأن الاحداث التي واكبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مصدر سابق، ص ٤٠

( ) علي السلمي، مصدر سابق، ص ٢٤٧

الحكومة وتزاوج السلطة بالمال وتداعيات ذلك على المواطن. وفقا للرؤية الماركسية التقليدية التي دافعت عن الترابط بين الاقتصاد (البنية التحتية) والسياسة (البنية الفوقية) واعتبرت ان مالكي رءوس الأموال يسعون بشكل دائم للسيطرة على النظام السياسي حتى يتمكنون من تدعيم نفوذهم ، كذلك نجد أن أعضاء النخبة السياسية وابناؤهم وذويهم قد دخلوا واندمجوا في مجال المال والأعمال مستخدمين في ذلك "جهاز الدولة" للحصول على العديد من التسهيلات وتحالفوا مع رجال الأعمال لتحقيق مكاسب مشتركة (٥ ١).

وقد ارتبط رجال الأعمال–بصفة عامة–بتبني الدولة لسياسة الإصلاح الاقتصادي، منذ منتصف الثمانيات وأوائل التسعينات، ومن أبرزها جمعية مستثمري العاشر من رمضان ١٩٨٦ م، المجلس المصري الأمريكي لرجال الأعمال والذي تأسس عام ١٩٧٥م، وجمعية رجال الأعمال المصريين ١٩٩٧م، فضلا عن مجموعات المستثمرين في المدن الجديدة واتحاد البنوك والمصدرين والمستوردين، وتجدر الإشارة على أن هذه المنظمات لا تخضع لقانون واحد، فبعضها تأسس بمقتضى قرارات جمهورية مثل المجلس المصري الأمريكي وبعضها الاخر وفقا لقانون الجمعيات رقم (٣٢) لعام ١٩٦٤ مثل جمعية رجال الأعمال المصريين وجمعية مستثمري العاشر من رمضان (٦ ١).

وفي عهد مبارك ظهرت للوجود جمعيات أصغر، ولكن أقوى، بما في ذلك جمعيات المستثمرين، وبخاصة جمعيات العاشر من رمضان، وأكتوبر، ومدن السادات الصناعية، وغرف التجارة للبلدان الأجنبية، وهيئات المشورة والخبرة، بما في ذلك المركز المصري للدراسات الاقتصادية، والمنتدي العالمي في مصر (٧).

---

(١) كمال المنوفي، علي الصاوي (محرران)، ماذا يفعل رجال الأعمال في البرلمان؟، (برنامج الدراسات البرلمانية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: ٢٠٠٤)، ص ١٣

(١) إيمان جرير رمضان، الاثار الاجتماعية والسياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير (كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩) ، ص ص ١٣٠–١٣١.

(١) جودة عبد الخالق، مصطفى السيد، التّلمية والديمقراطية: مصر في مصيدة الحكم الاوتوقراطي، في: إبراهيم البدوي، سمير المقدس (محرر)، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، يناير ٢٠١١، ص ص ٣٩٣–٣٩٤.

وقد تزايد عدد رجال الأعمال في البرلمان، وبخاصة في مجلس الشعب ٢٠١٠؛ وعدد رجال الأعمال الذين يملكون وسائل إعلام، وبخاصة الصحف والقنوات التليفزيونية [١١٨].

الخاتمة

ساهمت عدة عوامل سياسية وإقتصادية على قيام ثورة الخامس والعشرون من يناير ٢٠١١ ، منها شعور القاعدة الجماهيرية العريضة بالضجر ، حيث طالبت بالتغيير والإصلاح وفشل النظام السياسفي تلك الفترة بتحقيق هذه المطالب ،كما ان عدم التداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الانسان وتغافل النظام عن الرغبات والتوجهات المشروعة فضلا عن ضعف دور الأحزاب السياسية في الوقوف مع المطالب الجماهيرية بشكل جدي وحازم مما أدى الى عزوف المواطنين عن الانتماء لتلك الأحزاب المعارضة ، بالإضافة الى انتشار حركات نوعية وفئوية لفضح فساد الحكومة من اجل المطالبة بالتغيير ، كما وزاد معدل البطالة بين الفئة الفاعلة في المجتمع المصري وهي فئة الشباب وازدياد حالات الفقر والعوز بشكل واضح بين عامين ٢٠٠٥-٢٠١١ هذا بالإضافة الى ازدياد معدلات التضخم بسبب انعدام العدالة في توزيع الدخول بين شرائح المجتمع المصري المختلفة ،كما وتزاوجت السلطة مع رأس المال زواجاً غير شرعياً طُبِع القانون لخدمته ومباركته ، اضافة الى ذلك النظام القمعي الذي اتبعته أجهزة الدولة الأمنية مما زاد مشاعر الكراهية للنظام الحاكم نتيجة الشعور بانفصال النظام عن رغبات وتطلعات الشعب المصري ، كل هذه الأسباب افضت في نهاية المطاف الى اشعال ثورة الخامس والعشرون من يناير ٢٠١١ .

مستخلص البحث

[١]() جودة عبد الخالق، مصطفى السيد، التنمية والديمقراطية: مصر في مصيدة الحكم الاوتوقراطي، ، إبراهيم البدوي، سمير المقدس (محرر)، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت ، يناير ٢٠١١)، ص ص ٣٩٣-٣٩٤.

تنبع أهمية البحث من هدفه الأساسي لفهم وتحليل العوامل الداخلية لاندلاع ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١ في مصر، سياسياً واقتصادياً، ومحاولة الوقوف على طبيعة وظروف وأدوات تلك الثورة. ومن ثم قد تسهم الدراسة في معالجة الظروف المشابهة التي أدت للثورة قبل أن تصل لمرحلة الثورة. وكذلك تظهر الأهمية العلمية للدراسة فيما حاولت تقديمه من إسهام نظري متمثل في التركيز على مرحلة قيام الثورة وبيان خصائصها وديناميتها، في ظل تركيز أغلب علماء العلوم السياسية والدراسات الخاصة بالتنظير الثوري في الفترة الأخيرة بأهمية التفرقة بين ثلاث مراحل لدراسة وشرح ظاهرة الثورة في محاولة لتمييز كل مرحلة عن غيرها، حيث اهتمت النظريات العامة للثورة بشرح وتقسيم مراحل الثورة إلى مرحلة قيام الثورة (أصولها)، مرحلة الخطوات العملية للثورة (العمليات والإجراءات)، ومرحلة نتائج الثورة.

Abstract

The importance of this discussion comes from its aim to understand and analyze internal factors of the revolution 25 January 2011 In Egypt, politically and economically, and to attempt to identify the nature of the conditions and tools that revolution. Thus, it may contribute to the study in dealing with similar circumstances that led revolution before the revolution stage up. As well as the theoretical importance of the thesis and its contribution is represented in a focus on the stage of the revolution and its characteristics and dynamics, while the focus of most political scientists and studies for gaining a revolutionary in the last period of the

importance of a distinction between the three stages to study and explain the phenomenon of the revolution in an attempt to highlight each stage on the other, where general theories to explain the revolution division of stages of the revolution to the stage of the Revolution (assets), the practical steps revolution (operations and procedures), and the results of the revolution.